لاطلاق سراحهم . ولم تتحرج جهات عدة ، ومنها من هو موظف رسمي لدى الحكومة المصرية ، او من القيادات التقليدية ، من المطالبة بالافراج عن المعتقلين ، والحرص على زيارتهم ، والاعتناء بشؤونهم ، غير مبالية بالاجراءات التي يمكن ان تتخذها الادارة المصرية ضدهم ( وذلك على عكس الوضع ابان الاعتقالات في الخمسينات ، حيث لم تشهد غزة اي تحرك للمطالبة بالافراج عن المعتقلين ) . وقد كان مقدراً لحركة المطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين ان تصل الى حدود مواجهة جديدة بين اهالي القطاع وبين الادارة المصرية ، لولا طغيان ظروف سياسية جديدة ناجمة عن سياسة مصر الدولية من ناحية ، واطلاقها لحرب الفدائيين من ناحية ثانية ، ساهمت بتبديل الاساس السياسي للموقف المصري ، الامر الذي عكس نفسه على موقف جماهير غزة تجاه الادارة المصرية .

## التوتر يعود على الحدود ، والامم المتحدة تتحرك

ارتفعت حرارة الحوادث ، اثر غارة شباط ، على حدود غزة ، ونشطت الامم المتحدة لتخفيف التوتر . وقد سبق لها ان ادانت ذلك الهجوم ، باعتباره هجوما مدبرا ، وذلك بالقرار رقم ١٠٦ الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٥ (١٧) .

وفي اليوم الثاني ، أي بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣٠ ، وبعد أن اخذ مجلس الامن علما بـ « تقرير كبير مراقبي الهدنة » ، اصدر قرارا طلب بموجبه الى كبير المراقبين ان يواصل مشاوراته مع حكومتي مصر واسرائيل ، اللتين دعاهما القرار الى « التعاون مع كبير المراقبين بشأن اقتراحاته ، مع الاخذ بعين الاعتبار انه حسب راي كبير المراقبين ، يمكن تقليص التسلل الى عمليات ازعاج متقطعة ، اذا ما تم الوصول الى اتفاق بين الطرفين على اساس الخطوط التي اقترحها » . كما تطلب الى كبير المراقبين أن يبقى المجلس على علم بتقدم محادثاته (١٨) .

كان قرار مجلس الامن ، هذا ، فاتحة نشاط محموم قام به كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة بين مصر واسرائيل ، الجنرال بيرنز ، بهدف التوصل الى اتفاق مشترك بينهما لـ « حل مشاكل الحدود والامن في قطاع غزة . واما تلك الاقتراحات فقد تلخصت في :

□ دوريات حدود مشتركة على طول المناطق الحساسة للحدود المشتركة .